The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.16,N4, P P -
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
رقم الايداع ١٥٥٧ لسنة ٢٠١١
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١٧، العدد٢ آيار٢٠٢٥ ص ١٦١-١٨١

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Almustaqbal University Republic of Ir 2009-2022

تحليل دور المنشآت الصناعية الصغيرة في الحد من الفقر في العراق للمدة ٢٠٠٩-٢٠٢٢

*أ. د. خالد حسين علي المرزوك *أ م. د عصام محمد عبد الرضا

Abstract:

The data indicate that the population of Iraq is continuously increasing, reaching 42.24 million people in 2022, with an annual population growth rate of 3.13%. More than half of the population is between the ages of 15 and 65, which enhances Iraq's ability to effectively utilize its human resources. Iraq has the potential to develop and diversify local production, particularly in small and medium-sized industries that do not require significant capital or advanced infrastructure. However, the data also highlight rising unemployment rates in Iraq, which increased from 8.24% in 2009 to 15.6% in 2022. This reflects the inability of various productive sectors to generate the necessary job opportunities. This issue is attributed to the fact that

*جامعة المستقبل

small businesses are often run by their owners due to a lack of funding and limited expansion opportunities, as well as insufficient training and qualification of workers in this sector, in addition to weak marketing capabilities and competition with large businesses.

The main conclusion is that small businesses in Iraq have not been able to reduce unemployment rates or eliminate poverty, reflecting poor performance in this area. The study recommends that the government provide more support to the private sector through increased credit, easier loan procedures, and the implementation of training programs to equip youth for the labor market in order to reduce poverty.

المستخلص

تشير بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، إلى أن عدد سكان العراق في تزايد مستمر، حيث بلغ ٤٢.٢٤ مليون نسمة في ٢٠٢٢ بمعدل نمو سكاني سنوي ٣.١٣%. أكثر من نصف السكان تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٦٥ سنة، مما يعزز قدرة العراق على استغلال الموارد البشرية بشكل فعال. ويمتلك العراق مقومات تساعد على تطوير وتنويع الإنتاج المحلي، خاصة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة أو بنى تحتية متقدمة. ورغم ذلك، تشير البيانات إلى ارتفاع معدلات البطالة في العراق، حيث تصاعدت من ٨.٢٤% في ٢٠٠٩ إلى ١٥.٦% في ٢٠٢٢، وهو ما يعكس عجز القطاعات الإنتاجية المختلفة في توفير فرص العمل اللازمة. يُعزى ذلك إلى أن المشروعات الصغيرة غالباً ما تدار من قبل أصحابها بسبب نقص التمويل وعدم توفر فرص التوسع، بالإضافة إلى ضعف التدريب والتأهيل للعاملين في هذا القطاع، فضلاً عن قلة إمكانيات التسويق والمنافسة مع المشروعات الكبيرة.

ان الاستنتاج الرئيسي هو أن المشاريع الصغيرة في العراق لم تستطع تقليل معدلات البطالة أو القضاء على الفقر، وهو ما يعكس ضعف الأداء في هذا المجال. وتوصي الدراسة بضرورة

دعم الحكومة للقطاع الخاص عبر زيادة الائتمان، تسهيل القروض، وتنظيم برامج تدريبية لتأهيل الشباب لسوق العمل بهدف تقليل الفقر

المقدمة

يعاني العراق من تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة، أبرزها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة تستلزم وضع السياسات الملائمة لمعالجة الخلل ، بخاصة وان العراق يمتلك العديد من الفرص والموارد المالية والمادية الكفيلة باخراجه من حلقة الفقر . في ظل هذه الظروف، تبرز أهمية الصناعات الصغيرة كمحرك للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل ، اذ تساهم هذه الصناعات بشكل فعال في توفير المزيد من فرص العمل وبالتالي في مكافحة الفقر وتوفير حياة كريمة للعراقيين .

ومن الجدير بالذكر ان العراق يمتلك العديد من الفرص والامكانات لتعزيز وتطوير هذا النشاط الاقتصادي الذي يتميز بالعديد من المميزات التي تجعله قادرا على التوسع في الانشطة الاقتصادية المتنوعة والقادرة على استيعاب الايدي العاملة بشتى اختصاصاتها وامكاناتها وذلك للتنوع الكبير في تخصصات الصناعات الصغيرة التي لا يتطلب الخوض فيها الا الى مقومات غاية في البساطة للتوطين الصناعي ، تتمثل بمهارات بسيطة ورؤوس اموال قليلة ومساحات صغيرة وامكانية انشاء مشروعاتها في الاماكن القريبة من المستهلكين ومنابع المواد الاولية ومساكن الايدي العاملة .

مشكلة البحث : هنالك العديد من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ومن ابرزها تفاقم البطالة وما ينجم عنها من انخفاض الدخل ونمو معدلات الفقر في المجتمع العراقي ، لذا فان مشكلة هذا البحث تتلخص في الاجابة على التساؤل الاتي : ما هو تأثير الصناعات الصغيرة على الحد من الفقر في العراق ، وما مدى فعاليتها في تحسين المستوى المعاشي للفئات المستهدفة ؟

اهمية البحث : تاتي اهمية البحث من محاولة الوصول الى امكانية مساهمة المنشآت الصناعية الصغيرة في توفير فرص عمل كثيرة ويسيرة المتطلبات للمساهم في التقليل من معدلات الفقر التي يعاني منها شرائح واسعة من المجتمع العراقي .

هدف البحث : يهدف هذا البحث الى دراسة اثر الصناعات الصغيرة للمساهمة بالتنمية المستدامة ، وعلى الاخص هدفها الاول وهو القضاء على الفقر والبطالة. وهنالك اهداف فرعية للبحث وكما ياتي :

- تحليل دور الصناعات الصغيرة في خلق فرص العمل .
- دراسة المساهمة الاقتصادية للصناعات الصغيرة في الناتج المحلي الاجمالي .
- تحديد التحديات التي تواجه الصناعات الصغيرة في التطور في العراق .

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان الصناعات الصغيرة في العراق تساهم بشكل كبير في تقليل معدلات الفقر من خلال خلق فرص عمل جديدة) .

منهجية البحث : سوف نستخدم الاسلوب الوصفي لتحليل واقع الصناعات الصغيرة واثرها في مكافحة الفقر في العراق من خلال تسليط الضوء على البيانات المتاحة .

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي للمنشآت الصناعية الصغيرة والفقر

المطلب الاول : المنشآت الصناعية الصغيرة

تعد المنشآت الصناعية الصغيرة احدى الدعائم المهمة للتنمية الصناعية سواء في الدول المتقدمة ام النامية ، وذلك للدور الذي تقوم به لخلق الوظائف وبمعدلات عالية ، وبالتالي في تخفيض نسب البطالة ، فضلا عن امكاناتها الكبيرة في صقل المهارات وتنويع النشاطات الصناعية وقدرتها على انتاج سلع وخدمات ، تعد بمثابة مدخلات مهمة لانتاج سلع وخدمات اخرى .

اولا ماهية المنشآت الصناعية الصغيرة : ان الافكار التي اعقبت الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن العشرين والتي انبثق عنها مفهوم الانتاج الواسع والعلاقة العكسية بينه وبين التكاليف الصناعية قد اوجد حالة من العزوف عن الصناعات الصغيرة ذات الكلف العالية [١].

الا ان هذه الاستراتيجية التي استمرت حتى منتصف القرن العشرين . لم تعد تجدي نفعا بعد التغيرات العالمية في مجال الاختراعات الكبيرة لعالم الاتصالات وبداية ثورة المعلومات ، تمكنت بموجبها المنتجات اليابانية من غزو الاسواق العالمية ولا سيما الاوربية بمنتجات عالية الجودة ومنخفضة الاسعار الامر الذي وجدت الشركات العملاقة في مجال الانتاج غير قادرة على منافسة المنتجات الياباني ، بل بدأ الامور لديها نحو تحقيق الخسائر مما دعاها الى تسريح

افواج كبيرة من الايدي العاملة وتفاقم معدلات البطالة ، ثم اعقب ذلك انهيار اعداد كبيرة من المنشآت الكبيرة .[٢]

ومع انحسار دور المشرعات الصناعية الكبيرة ، حلت الصناعات المتوسطة والصغيرة على وجه الخصوص تدريجيا محل تلك الصناعات الكبيرة ، نظرا لسهولة اقامتها ووفرة العمال الماهرين بعد تسريحهم من منشآتهم الكبيرة وكذلك حاجتها الى رؤوس اموال يسيرة مما ساعد على سرعة انتشارها وفي زمن قياسي ، اذ تشير الاحصاءات الى ان عدد الصناعات الصغيرة قد تزايد في عقد الثمانينات من القرن العشرين وبشكل ملفت للنظر ، ففي اميركا مثلا كانت تسجل حوالي ١.٣ مليون شركة صغيرة سنويا ، وارتفعت نسبة الاستثمارات فيها بمقدار ٢٠% سنويا ، وفي المقابل فان اكثر من ٥٠٠ من الشركات الكبرى قد فشلت في ايجاد وظيفة اضافية واحدة خلال المدة من ١٩٧٥ – ١٩٩٠ ، فيما انخفض نصيب هذه الشركات من القوى العاملة من ١٧% عام ١٩٧٥ حتى بلغ ١٠% فقط عام ١٩٩٠ ، لذلك فقد اخذت الحكومات على مختلف مشاربها ودولها وبخاصة الدول النامية بتشجيع الصناعات الصغيرة التي تحولت الى ركن اساسي من اركان التنمية الاقتصادية [٣] .

وقد اختلف الباحثون الاقتصاديون حول وضع تعريف جامع مانع للمنشآت الصناعية الصغيرة وذلك لاختلافهم حول المعايير التي يصنف بها ووفقا لها هذا النشاط الاقتصادي المتعاظم الاهمية ، كذلك وفقا للبيئة الاقتصادية التي تتعامل مع هذا النشاط واسلوب ادارته وحجم العمالة الداخلة في هذا النشاط ونوعها فضلا عن المستوى التقني وحجم راس المال المستثمر فيه .

فقد وضعت اليونيدو (UNIDO) تعريفا للمنشآت الصناعية الصغيرة بانها (الوحدات الصناعية التي عادة يديرها شخص واحد هو المالك او المدير ، ويقوم بكافة المسؤوليات طويلة وقصيرة الاجل ، ويتراوح عدد العاملين فيها من ١٠ – ٥٠ عامل)[٤] . اما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (IAIGC) فقد عرفتها بانها (الوحدات الصناعية التي تنتج سلعا بسيطة وليست معقدة تقنيا وليست بحاجة الى رؤوس اموال كبيرة ويقوم صاحب المشروع في الغالب بادارته بنفسه ويقوم بمساعدته من ١-٢٠ من العاملين)[٥]. اما الاقتصادي هوشيار معروف فقد عرفها بانها تلك المشروعات التي تتميز بقلة مستلزمات انتاجها من المدخلات الاولية Primary Input وخاصة السلع الرأسمالية الانتاجية و البنية الاساسية والعمال الماهرين ،

كما تمتاز بانخفاض حاجتها الى المواد المصنعة وشبه المصنعة ، وتعتمد في عرض منتجاتها على اسواق صغيرة وضيقة [٦] .

وهنالك العديد من التعريفات المتفاوتة فيما بينها بسبب اختلاف المعايير التي بموجبها يتم تحديد نوع الصناعة فيما اذا كانت صغيرة او متوسطة او كبيرة ، ومن هذا المعايير ما ياتي [٧]

- معيار عدد العاملين او حجم الاستخدام .
- معيار قيمة راس مال المشروع .
- معيار كمية الانتاج وحجم المبيعات .
- معيار المستوى التكنولوجي .
- معيار كمية الطاقة المستخدمة في الانتاج ونوعها .

وتختلف الدول فيما بينها في تمييز هذه المعايير واعطاءها الاهمية نظرا للطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وكذلك نوعية وكمية الموارد الاقتصادية والتشريعات والقوانين التي تحكم استغلال هذه الموارد ، الا ان حجم العمالة المستخدمة ونوعها يبقى العامل المهم والمعيار الاهم في تحديد نوع الصناعة من ناحية كونها صغيرة او متوسطة او كبيرة .

ثانيا مميزات المنشآت الصناعية الصغيرة : تشترك الصناعات الصغيرة بعدد من المميزات التي تجعلها مختلفة غن غيرها من الصناعات وهي كالآتي [٨] :

- سهولة تكييف الانتاج وفقا للاحتياجات ، اذ تؤخذ رغبة المستهلك بنظر الاعتبار وتغيير نوع المنتج تبعا للحاجة المتجددة للمستهلك .
- جودة نوعية المنتجات بسبب ان اغلب هذه الصناعات تعتمد على تخصص العاملين ومهاراتهم المكتسبة او المتوارثة .
- امكانية اقامة هذ المنشآت في اماكن قريبة من السوق وبمساحات صغيرة طبقا لقلة وسائل الانتاج وضآلة حجمها .
- مساهمتها في التقليل من معدلات البطالة ورفع المستوى المعيشي لشرائح واسعة من المجتمع .
- اغلب هذه المنشآت تدار عادة من قبل مالكيها بشكل مباشر مما يقلل من تكاليف الانتاج واستخدام الموارد الانتاجية بكفاءة عالية وتجنب الهدر فيها .

المطلب الثاني : الاطار المفاهيمي للفقر

تعد ظاهرة الفقر من اكثر المعضلات التي تواجهها المجتمعات والافراد والحكومات المختلفة وصناع القرار فيها على وجه الخصوص ، لما فيها من آثار عميقة على حياة الافراد وسلوكهم اليومي وعلاقة بعضهم بالبعض الآخر وكذلك علاقة كل منهم بالسلطات السياسية والادارية على مر العصور ،وذلك ناجم من العلاقة الوثيقة بين ظاهرة الفقر وبين الظلم الاجتماعي والحضاري ، اذ بنيت اغلب الحضارات قديمها وحديثها على قيام النخبة منهم بظلم للغالبية العظمى من افراد المجتمع واشعال نار الحرب الابدية بين الغنياء والفقراء مستغلين جهدهم وعرقهم ودمائهم بابشع صور الاستغلال لبناء دول وحكومات قوية وقادرة على حماية نفسها من الاعداء في الداخل والخارج .

لذلك فاننا نجد جميع الاديان السماوية [٩] قد اعطت الفقر والفقراء اهمية كبيرة في الحث على محاربة الفقر باشكال متعددة كالزكاة والصدقات والرأفة بالفقراء والمساكين وتقديم العون للمحتاجين وغيرها ، كما تحدثنا كتب التاريخ بان الانسان قد عانى من الفقر منذ اقدم العصور ، لذا فان الفلاسفة القدماء ورجال الدين والدولة قد توسعوا في الحث على مساعدة الفقراء وذم الفقر وضرورة التقليل من حدته باساليب كثيرة ، وفي تراثنا الاسلامي فان الدين الحنيف قد جعل من الفقر ومساعدة الفقراء من اولويات الدين ، اذ نرى ان الامام علي عليه السلام كان يقول (لو كان الفقر رجلا لقتلته) [١٠] في اشارة الى خطر الفقر على الفرد والمجتمع لانه المسبب لانواع عديدة من الجرائم كالسرقة والسلب والنهب والكذب وترك الاخلاق الحميدة ، بل يعد سببا مهما للحروب التي تنشب بين الجماعات والدول ، وكذا قوله لولده الحسن (عليهما السلام) يابني اني اخاف عليك من الفقر ، فاستعذ بالله منه ، فانه منقصة للدين ،مدهشة للعقل ، داعية للمقت)[١١] ، بل ان ابا ذر الغفاري (رض) ذهب الى القول (اذا دخل الفقر من الباب خرج الايمان من الباب الآخر) . للاشارة الى مخاطر الفقر الاجتماعية .

تعريف الفقر : الفقر هو حالة من العوز والحاجة التي تتمثل في عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الاساسية للحياة ، كالغذاء والدواء والمسكن والملبس ، ويعد الفقر من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تثير جدلا واسعا في الاوساط والمرجعيات المختلفة سواء اكانت فكرية او مؤسسية او منظمات دولية وذلك لارتباطه الوثيق بالسلوك الانساني سببا ونتيجة وتنعكس علية ظروف كل زمان ومكان ، وهنالك حد ادنى من الدخل الذي تحتاجة الاسرة لتامين احتياجاتها الاساسية يطلق عليه خط الفقر .

ويعد B. Rowntree اول من وضع تعريفا اقتصاديا لخط الفقر اواخر القرن التاسع عشر ، فقد اوضح بان "خط" الفقر" (هو كمية النقود المقبولة اجتماعيا واقتصاديا للحصول على الحد الادنى لمستلزمات الحياة اليومية والضروري لادامتها والاستمرار فيها)[١٢] اي ان ما نقص عن هذا المبلغ يعد فقرا . ومن الجلي ان هذا التعريف يتضمن انواعا من الفقر تعرض لها الاقتصاديون والسياسيون في كتاباتهم اللاحقة واظهروا بان هنالك اشكال من الفقر تختلف فيما بينها باختلاف البيئة والمستوى المعيشي العام والغرض من دراسة الفقر ، فالفقير في مجاهل افريقيا يختلف عن الفقير في لندن او في نيويورك ، لان متطلبات الحياة اليومية تختلف فيما بينهما بشكل كبير .

ثم ظهرت مفاهيم متعددة لقياس الفقر منها على سبيل المثال ، الفقر المطلق Absolute Poverty وهو قيمة سلة السلع والخدمات الضرورية والاساسية لديمومة الحياة ، ويتميز بالثبات النسبي زمانيا ومكانيا ، كما ظهر مصطلح الفقر النسبي Relative Poverty وهو الحالة التي يكون فيها مجموعة من الافراد او الجماعات اكثر فقرا وحرمانا من افراد او جماعات اخرى . اما خط الفقر فهو المستوى المعيشي الذي يؤمن الحد الادنى لمستلزمات الحياة وبدونه لا يمكن للانسان البقاء على قيد الحياة [١٣] . وهنالك اصطلاحات الفقر المدقع والافقة والفقر الاجتماعي والفقر المزري والفقر البشري وفقر الرفاهة وغيرها وكل منها له بعض الصفات التي تميزه عن الاخر .

وقد ذهب البرنامج الانمائي للامم المتحدة (UNDP) الى ابعد من ذلك حين ربط بين مجموعة من الاعتبارات المتعلقة بالفقر ، اذ يرى ان الفقر هو (الجوع وعدم امكانية الحصول على المأوى وعدم قدرة المريض عل الحصول على العلاج وعدم قدرة الفرد على الحصول على التعليم وعدم امتلاك فرص العمل والخوف من المستقبل وموت الاطفال وعدم الحصول على الماء الصالح للشرب)[١٤] ، في حين يرى هارولد ويلسن ان الفقر والجوع يدوران في حلقة مفرغة واحدة ، فالفقر يولد الجوع ويتولد منه ، اذ يقول بان الجوع هو الفقر بعينه [١٥].

المطلب الثالث : دور المنشآت الصناعية الصغيرة في توفير فرص العمل

تعد الصناعات الصغيرة ركيزة أساسية للاقتصاد المحلي، حيث تساهم بشكل كبير في توفير فرص العمل وتنشيط الحركة الاقتصادية، و تلعب هذه الصناعات دوراً حيوياً في امتصاص البطالة، خاصة بين الشباب، وتساهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان.

وتعرف المنشآت الصناعية الصغيرة ومن زاوية إحصائية فقط ، بانها المنشآت التي يعمل فيها أقل من عشرة أشخاص بحسب تعريف الجهاز المركزي للاحصاء العراقي ، الا ان هذا التحديد لم يعمل به لاسباب عديدة منها ان التطور التكنولوجي يعمل باستمرار على تطوير البيئة الصناعية ورفع انتاجية العمل وراس المال مما يؤثر بشكل مباشر على الاداء الانتاجي والاستغناء عن الايدي العاملة .

وتاتي أهمية الصناعات الصغيرة في توفير فرص العمل وبخاصة للشباب من خلال ما ياتي :

- مرونة التشغيل: اذ تتميز الصناعات الصغيرة بمرونة عالية في التكيف مع التغيرات الاقتصادية، مما يسمح لها بتوفير فرص عمل جديدة بسرعة نسبية مقارنة بالصناعات الكبيرة.
- تلبية الاحتياجات المحلية: تلبي الصناعات الصغيرة العديد من الاحتياجات المحلية، مما يخلق فرص عمل متنوعة في مختلف المجالات.
- تدريب وتأهيل القوى العاملة: تساهم الصناعات الصغيرة في تدريب وتأهيل القوى العاملة المحلية، وخاصة في الحرف والصناعات والاعمال التي تشتهر بها المحافظة ومنها الصناعات الحرفية المتوارثة بعد تحديثها وادخال التكنولوجيا الحديثة فيها، مما يرفع من كفاءتهم ويساعدهم على الحصول على فرص عمل أفضل.
- المساهمة الفاعلة في مكافحة الفقر : اذ تلعب هذه المشاريع دورا كبيرا في مكافحة الفقر من خلال العديد من القنوات منها ، خلق فرص عمل جديدة للعاطلين ،وزيادة او توليد الدخل ودعم الاقتصاد المحلي وتعزيز النشاطات الاقتصادية وريادة الاعمال وتوفير الخدمات والمنتجات وباسعار معقولة وتكمين الفئات المهمشة وادماجهم في العجلة الاقتصادية للمجتمع .
- المساهمة في التنمية المستدامة: تساهم الصناعات الصغيرة في التنمية المستدامة من خلال استغلال الموارد الاقتصادية المحلية وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

المبحث الثاني

تطور الصناعات الصغيرة في العراق للمدة ٢٠٠٩ – ٢٠٢٢

شهدت الصناعات الصغيرة في العراق تطورا ملحوظا على مر السنين وخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين ، اذ لعبت دورا مهما في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل ، وتعود الجذور الاولى لهذه الصناعات الى الحرف التقليدية التي كانت تنتشر في المدن والاسواق القديمة ، مثل الصناعات النسيجية والدباغة الجلود وصناعة الاواني الفخارية ولنجارة وغيرها ،

لكنها تطورتمع مرور الزمن لتشمل مجالات اوسع مثل الصناعات الغذائية والمعدنية والجلدية والصناعات اليدوية ذات الطابع التراثي .

وفي العقود الاخيرة، ساهمت التغيرات الاقتصادية والانفتاح على الاسواق العالمية في ادخال تقنيات جديدة وحديثة الى هذه الصناعات ، الامر الذي ساعد على تحسين جودة الانتاج ورفع قدرته التنافسية ، كما عملت الحكومة العراقية على تقديم الدعم والمساندة للمشروعات الصغيرة كتقديم القروض الميسرة والمنح ، فضلا عن تشجيع ريادة الاعمال لتمكين الشباب من انشاء مشروعاتهم الخاصة .

وبالاعتماد على الأطر الخاصة بالمنشآت الصناعية التي وفرها الحصر والترقيم لسنة ٢٠٢٢ ، تم فرز إطار خاص بالمنشآت الصناعية الصغيرة ، من ثم تم الرجوع الى الميدان من قبل الباحثين الميدانيين في المحافظات وذلك لتحديث تلك الأطر ميدانيا وإستبعاد المنشآت المغلقة والمتوقفة عن العمل والمنشآت التي تم تغيير نشاطها ً وكذلك تم إستبعاد الأنشطة غير الصناعية من الإطار وتم تصفية هذا الإطار ليصبح متضمنا فقط المنشآت الصناعية الصغيرة العاملة للأنشطة الصناعية وبعدد (٢٧٦٨٣) منشأة وللقطاع الخاص فقط لمحافظات العراق بإستثناء محافظات إقليم كردستان [١٦].

وقد شملت جميع المنشآت الصناعية الصغيرة وحسب الأنشطة الصناعية التالية التي تم تبويبها بواقع ٣٢ نشاطا كان ابرزها النشاطات الاتية وذلك وفق التصنيف الصناعي الموحد (٤ ISIC)ولمستوى الحد الرابع:

١- التعدين واستغلال المحاجر الاخرى .
٢- صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات
٣- صناعة منتجات التبغ
٤- صناعة المنسوجات
٥- صناعة الملبوسات باستثناء الملبوسات الفرائية
٦- صناعة المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة
٧- صناعة الخشب ومنتجات الخشب والفلين
٨- صناعة الورق ومنتجاتها
٩- الطباعة واستنساخ وسائط الاعلام المسجلة
١٠- صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية
١١- صناعة منتجات المطاط واللدائن

١٢- صناعة منتجات المعادنّ المشكلة ، باستثناء الآلات والمعدات

١٣- صناعة المعدات الكهربائية

١٤- صناعة الاثاث

.١٥- اصلاح المعدات والاجهزة

١٦- امدادات الكهرباء والغاز والبخار وامدادات تكييف الهواء

اولا : تحليل بيانات عدد المنشآت الصناعية الصغيرة وعدد العاملين فيها

من بيانات الجدول (١) نجد ان هنالك تذبذبا واضحا بل واختلافا كبيرا خاصة خلال السنتين ٢٠١١ و ٢٠١٢ من حيث عدد المنشآت الصغيرة او عدد العاملين ، ولعل مرد ذلك يعود الى نوعية البيانات المأخوذة من العينات التي اعتمدتها الجهات المسؤولة عن التعداد الصناعي ، لذلك فقد تم استبعاد السنوات من٢٠٠٩ – ٢٠١٢ من التحليل كي تكون البيانات متناسقة لما بعد عام ٢٠١٢ ، فلقد انخفض عدد المنشآت الصغيرة عام ٢٠١٤ وبنسبة (٢٨% -)عما كانت عليه في العام السابق ، ولعل سبب ذلك يعود الى ماعاناه العراق من الهجمة الشرسة لعصابات داعش الارهابية واحتلالها لاربع محافظات مهمة شمال وغرب العراق مما دعا الى توقف العمل في العديد من المنشآت وتشريد العاملين فيها حيث انخفض عدد العاملين بنسبة (٩%-) .

الا ان هذا الوضع لم يدم طويلا اذ سرعان ما عادت المنشآت تتزايد خلال عام ٢٠١٥ وما بعده من اعوام وكذلك عدد العاملين فيها ، ويعود ذلك الى مرونة عمل المنشآت الصغيرة وامكانية نقل نشاطها الى المحافظات الهادئة نسبيا ، وكذلك انتقال معظم العاملين الى المواقع الجديدة لها ولكن بشل تدريجي وبنسب اق من نسب عودة المنشآت ، اذ ان انتقال الافراد من محافظة الى اخرى يحتاج الى قرار ليس من السهولة اتخاذه ، وذلك لارتباط ذلك بالمعرقلات الاجتماعية والسياسية والادارية، على عكس انتقال المنشآت الصغيرة الذي يتم بسهولة ويسر .

جدول (١) تطور المنشآت الصناعية الصغيرة في العراق للمدة ٢٠٠٩ - ٢٠٢٢

السنة	عدد المنشآت الصناعية الصغيرة	عدد العاملين فيها (الف)
٢٠٠٩	١٠٢٨٩	٢٧٧٨٠
٢٠١٠	١١١٣١	٣٦٨٩٨

٢٠١١	٤٧٢٨١	١٤٥٣٨٥
٢٠١٢	٤٣٦٦٩	١٤٦٢١٠
٢٠١٣	٢٧٦٩٤	٩٢٠٥٩
٢٠١٤	٢١٨٠٩	٨٤٢١٢
٣٠١٥	٢٢٤٨٠	٦٧١٥٧
٢٠١٦	٢٥٩٦٦	٨١٩٢٠
٢٠١٧	٢٧٨٥٦	٩٣٦٤٤
٢٠١٨	٢٥٧٤٧	٨٣٣٧٥
٢٠١٩	٢٥٩١٧	٨٥٢٤٦
٢٠٢٠	٢٦٢٤٧	٨٦٦٦٣
٢٠٢١	٢٦٧٧٢	٩٠٨٩٤
٢٠٢٢	٢٧٦٨٣	٩٨٩١٢

المصدر : وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الاحصاءات الصناعية لسنوات مختلفة

واستمر عدد المنشآت بالزيادة المتواصلة حتى عام ٢٠١٧ اذ ارتفعت بنسبة تقارب (٢٣%)، فيما بلغت نسبة الزيادة في عدد العاملين حوالي (٣٩%) ، الا انه حدث انخفاض واضح في كلا المتغيرين عام ٢٠١٨ ، فقد انخفض عدد المنشآت بنسبة (٧%-) فيما بلغت نسبة انخفاض عدد العاملين حوالي (١١%-) ، الا ان كلا المتغيرين قد عاودا الارتفاع حتة بلغ عدد المنشآت اعلى حد له عام ٢٠٢١ بمقدار ٢٦٧٧٦ منشآة وبنسبة زيادة قدرها (٤%) اما عدد العاملين فقد بلغ اقصاه عام ٢٠٢٢ وبواقع ٩٨٩١٢ الف عامل وبنسبة زيادة قدرها (١٥%) ، وتعود هذه الزيادات في كلا المتغيرين الى استقرار الوضع الامني بعد عام ٢٠١٧ وعودة الحياة الى طبيعتها بعد اندحار الاعداء وتحرير مدن العراق منهم ، وهذا يشير بوضوح الى ما قلناه سابقا بشأن سهولة اقامة او انتقال المنشآت الصغير بحسب الحاجة وكذلك سهولة تكيف الايدي العاملة فيها مع الاوضاع المتغيرة سلبا ام ايجابا .

ومن بيانات الجدول (٢) منتجات المعادن المشكلة تحتل المرتبة الاولى في عدد المنشآت الصغيرة تليها المنتجات الغذائية والمشروبات ثم صناعة الاثاث تاتي بعدها صناعة الملبوسات وهكذا حتى صناعة الفلزات القاعدية تاتي في ذيل القائمة لاكثر عشر صناعات من حيث عدد المشروعات .

اما من حيث عدد العاملين فان الترتيب سوف يختلف قليلا ، اذ احتلت الصناعات الغذائية والمشروبات المرتبة الاولى تلتها صناعة المعادن المشكلة ، بنما احتلت صناعة الاثاث المرتبة الثالثة نفسها وهكذا حتى صناعة منتجات المطاط التي احتلت المرتبة العاشرة من حيث عدد العاملين .

جدول (٢) يوضح ترتيب اكثر عشر صناعات صغيرة من ناحية عدد المنشآت ومن ناحية عدد العاملين لعام ٢٠١٧

مرتبة عدد المنشآت	نوع النشاط	مرتبة عدد العاملين	نوع النشاط
١	منتجات المعادن المشكلة	١	المنتجات الغذائية والمشروبات
٢	المنتجات الغذائية والمشروبات	٢	صناعة المعادن المشكلة
٣	صناعة الاثاث	٣	صناعة الاثاث
٤	صناعة الملبوسات	٤	صناعة المعادن اللفلزية
٥	منتجات المعادن اللافلزية	٥	صناعة الملبوسات
٦	صناعة الاخشاب	٦	صناعة الاخشاب
٧	صناعة المنسوجات	٧	صناعة فحم الكوك والنفط المكرر
٨	الطباعة والاستنساخ	٨	صناعة المنسوجات
٩	منتجات المطاط	٩	الطباعة والاستنساخ
١٠	صناعة الفلزات القاعدية	١٠	صناعة منتجات المطاط

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاتء ، مديرية الاحصاء الصناعي ، احصاء المنشآت الصناعية الصغير للقطاع الخاص لعام ٢٠١٧

ثانيا : تحليل قيمة الانتاج ومستلزمات الانتاج والقيمة المضافة

ان تحليل قيمة الانتاج ومستلزماته ومن ثم تحليل القيمة المضافة للمنشآت الصناعية الصغير في العراق يعطينا صورة عن اهمية هذه الصناعات في امكانية تحسين الواقع الاقتصادي للمجتمع العراقي خلال المدة ٢٠٠٩ – ٢٠٢٢، وذلك بسبب قدرة هذه الصناعات وبما تمتلكه

من مرونة في الانشاء والتمويل والتشغيل والتسويق ، على خلق فرص جديدة للعمل وتوليد الفقر وتقليل نسب البطالة وبالتالي محاربة الفقر.

وتشير بيانات الجدول (٣) الى ان قيمة الانتاج قد انخفضت بمعدل (-١٦%) عام ٢٠١٠ عما كانت عليه في العام السابق على الرغم من زيادة كل من عدد المنشآت وعدد العاملين للعامين المذكورين ، كما ان قيمة مستلزمات الانتاج قد ارتفعت هي الاخرى عام ٢٠١٠ وبنسبة (٤٥%) الا ان القيمة المضافة قد ارتفعت بنسبة (١٣٣%) وهو امر غير منطقي الا اذا كانت البيانات التي تنشرها الجهات الرسمية ذات العلاقة غير دقيقة كما اسلفا القول مما دعانا الى الاعراض عن ارقام السنوات ٢٠٠٩-٢٠١٢ من التحليل .

وقد انخفضت قيمة الانتاج عام ٢٠١٤ وبنسبة (٤١%-) كذلك انخفضت قيمة مستلزمات الانتاج بنسبة (٥١%-) مما ادى الى تراجع القيمة المضافة بنسبة (٢٨%-) ، ويعود السبب الرئيسي لهذا الانخفاض في القيم الى الاعمال العسكرية في اربع محافظات لمحاربة العصابات التكفيرية وتوقف عجلة الانتاج فيها وتراجع القيمة المضافة للصناعات الصغيرة ، واستمر هذا الانخفاض في قيمة الانتاج والقيمة المضافة عام ٢٠١٥ رافقه زيادة في قيمة مستلزمات الانتاج بسبب ارتفاع الاجور والاسعار نتيجة الاعمال العسكرية ، الا ان الوضع قد تغير عام ٢٠١٦ الذي شهد تحرير العديد من المناطق التي سيطر عليها الارهابيون ، فبدأت الحياة تدب في العديد منها ، الامر الذي شهدت معه المتغيرات الثلاث تذبذبا في قيمها خلال السنوات اللاحقة مما يعكس الارتباط الكبير بين تحسن الوضع الامني وحركة نمو الاقتصاد بشكل عام والصناعات الصغيرة على وجه الخصوص

جدول (٣) تطور القيمة المضافة للمنشآت الصناعية الصغيرة للمدة ٢٠٠٩ – ٢٠٢٢

السنة	قيمة الانتاج (مليون دينار)	معدل النمو السنوي %	قيمة مستلزمات الانتاج (مليون دينار)	معدل النمو السنوي %	القيمة المضافة (مليون دينار)	معدل النمو السنوي %
٢٠٠٩	١٨١٥٩٥٣	-	٣٨٩٢٣١	-	٤٢٦٧٢٢	-
٢٠١٠	١٥٥٦٣٣٦	١٤.٣-	٥٦٩٧٤٦	٤٦.١	٩٨٦٥٨٩	١٣٠.٢

٢٠١١	٣٨٩٦٢٦٧	١٤٩.٣	١٩٦٤٩٢١	٢٤٣.٨	١٩٣١٣٤٥	٩٤.٩
٢٠١٢	٤٥٦٧١٠١	١٥.٦	٢٠٦٦٢٩٥	٥.٦	٢٥٠٠٨٠٦	٢٩.٥
٢٠١٣	٣٢٨٩٧١٠	٢٨.٠-	١٩٠١١٢٠	٨.٢-	١٣٨٨٥٨٩	٤٤.٤-
٢٠١٤	١٩٢٤٩٨٠	٤١.٦-	٩٣٢٤٦٩	٥١.٠-	٩٩٢٥١٠	٢٨.٨-
٣٠١٥	١٨٢٣٩٦٨	٥.٢-	٩٧٨٧٥٣	٥.٣	٨٤٥٢١٤	١٤.١-
٢٠١٦	٢٠٧٩٩١٤	١٤.٣	١٠٢٦٥١٩	٥.١	١٠٥٣٣٩٥	٢٣.٥
٢٠١٧	٢٠١٦٣٣٠	٢.٩-	١٠٠٨٤٩٥	١.٩-	١٠٠٧٨٣٥	٣.٨-
٢٠١٨	١٩٣٩٢٨٨	٣.٠-	١٠٢٧٢٧٩	١.٩	٩١٢٠٠٩	٩.٩-
٢٠١٩	١٨٦٥٨٣٢	٣.٦-	١٠٠٩٨٤٢	١.٩-	٨٧٨٦٣٥	٣.٣-
٢٠٢٠	١٧٥١٥٥٩	٦.٤-	٩١٥٨٣١	٨.٩-	٨٣٥٧٢٨	٤.٥-
٢٠٢١	٢٥١٩٨٩٠	٤٩.٠	١٤٣٠٢٣٠	٥٧.١	١٠٨٩٦٦٠	٢٩.٧
٢٠٢٢	٢٧٨٧٣٢٥	١٠.٧	١٦٠١٠٣٥	١١.٩	١١٨٦٢٩٠	٩.٢

المصدر : وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الاحصاءات الصناعية لسنوات مختلفة

فقد تزايدت قيمة الانتاج بشكل مستمر ولكن ببطء حتى عام ٢٠٢٢ اذ بلغت (٢٧٨٧٣٢٥) مليون دينار وبنسبة زيادة قيمتها (١٠%) عن العام السابق ، كذلك واصلت قيمة مستلزمات الانتاج حتى بلغت اعلى قيمة لها عام ٢٠٢٢ حوالي (١٦٠١٠٣٥) مليون دينار ، وبنسبة زيادة (١٢%) ، مما جعل القيمة المضافة تتزايد بنسبة (٩%)عام ٢٠٢٢ عما كانت عليه في العام السابق ، ويعود ذلك الى ان نسبة تزايد قيمة مستلزمات الانتاج كانت اعلى من نسبة تزايد قيمة الانتاج ، بسبب الحركة المتنامية للمشروعات الصغيرة وتنوع منتجاتها مما ولد ضغطا على المواد الاولية والاجود لتلبية الطلب المتزايد عليها وارتفاع اسعارها بشكل واضح .

المبحث الثالث

دور الصناعات الصغيرة في التقليل من الفقر في العراق

للمدة ٢٠٠٩ – ٢٠٢٢

تلعب الصناعات الصغيرة دورا حيويا ومهما في التقليل من الفقر وتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول ،وذلك من خلال خلق فرص عمل محلية وملائمة للافراد ، بخاصة في المناطق الريفية المهمشة التي تعاني من الفقر ، كما يساهم في توفير

فرص توليد دخول جديدة ومستدامة مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة ، كذل يدعم ريادة الاعمال وتشجيع البدء بالمشروعات الرائدة والمدرة للدخل .

وتعمل الصناعات الصغيرة على تمسك الشباب باوطانهم وتقليل معدلات الهجرة طلبا للعيش ، كذلك تساهم في تمكين المرأة في الحصول على المستوى المعيشي اللائق من خلال انخراطها في الاعمال التي تليق بامكاناتها ومهاراتها ، وهذ يعمل على تنويع الاقتصاد المحلي وعدم اعتماده على نشاط او نشاطين فقط ، الامر الذي يجنب البلد الكثير من فرص الوقوع في ازمات اقتصادية او مالية .

جدول (٤) معلومات عامة عن النمو السكاني في العراق لعام ٢٠٢١

عدد السكان	٤١ مليون
نسبة الذكور	%٥١
نسبة الاناث	%٤٩
نسبة سكان الحضر	%٧٠
نسبة سكان الريف والجزيرة	%٣٠
عدد خريجي الكليات والمعاهد	١٦٥ الف
معد النمو السكاني في العراق	% ٢.٨
اكثر محافظة في النمو السكاني	كربلاء ٣.٢٥%
اقل محافظة في النمو السكاني	كركوك ٢.٢%
معدل البطالة في العراق	%١٦.٢
اكثر محافظة في البطالة	نينوى ٣٢.٨%
اقل محافظة في البطالة	بابل ٥.٥%
معدل الفقر في العراق	%٢٣.٤
اكثر محافظة في الفقر	المثنى ٥٢.٠
اقل محافظة في الفقر	كركوك ١٠%

المصدر : تقرير قسم البحوث والدراسات النيابية في مجلس النواب لعام ٢٠٢٢

وتشير بيانات الجدول (٤) لعام ٢٠٢١ الى ان عدد سكان العراق قد بلغ حوالي (٤١) مليون نسمة ٥١% منهم من الذكور ، وان مايقارب ٧٠% من السكان يعيشون في الحضر، وان معدل النمو السكاني هو ٢.٨% وهذا ما يعطي انطباع بان العراق يمتلك ثروة بشرية مؤهلة لبناء اقتصاد حديث قوي ومتنوع ، واذا ما علمنا ان العراق قد تخرج من ابناءه

١٦٥ الفا من الكليات والمعاهد لسنة ٢٠٢١ فقط لادركنا كم هي الموارد البشرية مهمة في العراق ، وتختلف محافظات العراق في معدل النمو السكاني فيها ، ففي الوقت الذي تكون في محافظة كربلاء ذات اعلى معدل نمو والبالغ ٣.٢٥% نجد ان كركوك تحتل اقل معدل نمو سكاني وهو ٢.٢% سنويا وربما يعود ذلك الى ان كربلاء هي مركز استقطاب للعديد من سكان المحافظات وخاصة الجنوبية للانتقال الدائمي للعيش فيها بسبب موقعها الروحي لدى غالبية سكان العراق .

اما نسبة البطالة في العراق فقد بلغت ١٦.٢% ، كانت محافظة نينوى ذات النصيب الاكبر في معدلات البطالة وهو ٣٢.٨% بينما احتلت بابل اقل نسبة اذ بلغت ٥.٥ % ، واما معد الفقر في العراق فقد بلغ حوالي ٢٣.٤% ، كانت المحافظة الاعلى فيها هي المثنى بنسبة ٥٢.٠ واقل محافظة كانت كركوك .

من بيانات الجدول السابق (٤) نستطيع القول بان هذه المؤشرات يمكن استتغلالها بشكل سليم لانها تحمل بين طياتها بذرة البناء الاقتصادي الصحيح ، والا فلن تؤتي اكلها في تنشيط عجلة الاقتصاد وتنويعه والعمل على اخراجه من عنق الزجاجة التي وضعته داخل الاحادية المقيتة والتي كادت ان تقتل كل بادرة لانعاش الاقتصاد العراقي .

اولا : تطور عدد السكان والقوة العاملة

تشير بيانات الجدول (٥) الى ان عدد سكان العراق قد واصل الزيادة من عام ٢٠٠٩ صعودا وبمعدل نمو سكاني ٣.١٣% سنويا حتى وصل الى ٤٢.٢٤ مليون نسمة عام ٢٠٢٢ ، كما تشير ذات البيانات الى ان ما يزيد عن ٥٠% من سكان العراق هم ممن تتراح اعمارهم بين ١٥ و٦٥ سنة اي ان السكان الفعال في العراق يزيد على النصف ، مما يعطي العراق دفعة في اتجاه استغلال الموارد البشرية على اكمل وجه خاصة اذا علمنا بان نسبة الذكور اعلى من الاناث وان نسبة سكان المدينة اعلى بكثير من سكان الريف ، وهذه تعد من المقومات التي تدعم الاقتصاد العراقي ، وتفتح المجال واسعا امام تطوير وتنويع الانتاج المحلي وخاصة في الصناعات الصغير او المتوسطة التي لا تحتاج الا الى مستلزمات بسيطة في طريق النمو ، فهي غالبا لا تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة او بنى تحيتية عالية المستوى او تدريب وتأهيل عالي الدقة والتخصص .

ثانيا : تطور معدلات البطالة

تشير بيانات الجدول ذاته الى ان نسبة البطالة لدى الشعب العراقي عالية ، اذا ما قورنت مع الامكانيات المادية والبشرية للعراق ، فقد واصلت معدلات البطالة تزايدها خلال المدة

المدروسة اذ تصاعد معدل البطالة من ٨.٢٤% عام ٢٠٠٩ حتى وصل الى ١٥.٦% عام ٢٠٢٢ وبمعدل نمو سنوي لمعدل البطالة بلغت نسبته حوالي ٦.٣٦% .

جدول (٥) عدد السكان الكلي والقوى العاملة ونسب البطالة
في العراق للمدة ٢٠٠٩-٢٠٢٢

لسنة	عدد السكان مليون	معدل النمو السنوي للسكان % (*)	عدد السكان في سن العمل مليون	نسب االبطالة في العراق %
٢٠٠٩	٣٠.٠١	-	١٥.٠٢	٨.٢٤
٢٠١٠	٣٠.٥٨	١.٨٩	١٥.١٤	٨.٣٠
٢٠١١	٣١.٧٨	٣.٩٢	١٥.٩٠	٨.١٥
٢٠١٢	٣٢.٩٣	٣.٦٢	١٦.٠٨	٨.٠٠
٢٠١٣	٣٣.٦٢	٢.٠٩	١٦.٧٩	٩.٧٢
٢٠١٤	٣٤.٠٥	١.٢٨	١٧.٠٣	١٠.٥٩
٣٠١٥	٣٥.٢١	٣.٤١	١٧.٥٠	١٠.٧٢
٢٠١٦	٣٦.١٦	٢.٧٠	١٧.٩٥	١٠.٨٠
٢٠١٧	٣٧.١٣	٢.٦٨	١٨.٢٣	١٣.٠٢
٢٠١٨	٣٨.١٣	٢.٦٩	١٨.٦٧	١٢.٠٠
٢٠١٩	٣٩.١٢	٢.٦٠	١٨.٩٥	١٣.٨٠
٢٠٢٠	٤٠.١٥	٢.٦٣	١٩.٨٥	١٥.١٠
٢٠٢١	٤١.١٩	٢.٥٩	٢٠.٢٠	١٦.٢٠
٢٠٢٢	٤٢.٢٤	٢.٥٥	٢٠.٧٦	١٥.٦٠
معدل النمو السنوي	%٣.١٣	%٢.٣٦	%٢.٩٣	%٦.٣٦

المصدر : وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الاحصاءات الصناعية لسنوات مختلفة

(*) تم احتساب معدل نمو السكان من قبل الباحثين

هذه المؤشرات توضح لنا بشكل جلي ان معدل تزايد اعداد القوة العاملة في العراق (اي السكان في سن العمل) والبالغة٢.٩٣%وان كانت اقل من معدل تزايد السكان البالغ ٣.١٣% الا ان معدل تزايد نسب البطالة كانت اعلى منهما اذ بلغت ٦.٣٦% ، وهذا يعني ان فرص العمل التي تولدها القطاعات الانتاجية كلها الكبيرة والمتوسطة والصغيرة كانت اقل من المطلوب ، وكذلك يؤشر ان الصناعات الصغيرة لم تستطع خلق فرص عمل كافية لاستيعاب الاعداد المتزايدة من القوة العاملة ، وقد يعود ذلك الة ان المشروعات الصغيرة غالبا ما تدار من قبل اصحابها وعوائلهم بسبب صغر حجمها الناتج من عدم توفر التمويل اللازم للتوسع بنشساطها وتشغيل عاملين جدد فيها لتقليل نسبة الفقر .

كذلك من اسباب ضعف المشروعات الصغيرة على استيعاب ايدي عاملة جديدة عو ضعف التدريب والتأهيل للانضمام الى الاعمال الجديدة والرائدة والقادرة على امتصاص البطالة . ياتي بعد ذلك ضعف امكانيات التسويق لمنتجات المشروعات الصغيرة وعدم تمكنها من منافسة منتجات المشروعات الكبيرة المماثلة او المنتجات المستوردة المماثلة ، وبالتالي عدم تمكن هذه المشروعات الصغيرة من النمو والتطور والتوسع لتشغيل الايدي العاملة العاطلة .

الاستنتاجات والتوصيات

١- الاستنتاجات

١) :ساهمت الصناعات الصغيرة بشكل غير فعال في تحسين مستوى المعيشة من خلال خلق فرص عمل محلية، خصوصًا في المناطق الريفية المهمشة التي تعاني من الفقر، مما ساعد في تقليل معدلات البطالة والفقر الى حد ما.

٢) مع ارتفاع معدل النمو السكاني في العراق (٣.١٣% سنويًا) ووجود نسبة كبيرة من السكان في سن العمل (أكثر من ٥٠%)، يمكن استغلال هذه الموارد البشرية لتنمية القطاعات الإنتاجية، بما في ذلك الصناعات الصغيرة.

٣) رغم تزايد القوة العاملة، استمرت البطالة في الارتفاع، ما يشير إلى أن قطاعات العمل المختلفة، بما في ذلك الصناعات الصغيرة، لم تستطع استيعاب الأعداد المتزايدة من الباحثين عن عمل.

٤) الفقر يظل تحديًا كبيرًا :تبين أن الفقر ما زال يشكل مشكلة كبيرة في العراق، حيث بلغ معدل الفقر ٢٣.٤% في ٢٠٢١، مما يفرض تحديات إضافية على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتوفير مستوى معيشي جيد للمواطنين.

٥) محدودية القدرة على التوسع في المشروعات الصغيرةاذ تعاني الصناعات الصغيرة من ضعف في التوسع بسبب نقص التمويل وضعف التسويق والتنافس مع المنتجات الكبيرة والمستوردة، ما يحد من قدرتها على توفير فرص عمل جديدة وتحقيق التنمية المستدامة.

٢- التوصيات:

١) تعزيز تمويل الصناعات الصغيرة :يجب توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال قروض ميسرة وتسهيلات مالية لدعم توسعها وزيادة قدرتها على خلق وظائف جديدة وتقليل البطالة.

٢) التركيز على التدريب والتعليم المهني :يجب تحسين برامج التدريب والتأهيل لرفع كفاءة العمالة في القطاعات الصناعية الصغيرة، مما يساعد في توفير فرص عمل لائقة وتقليل نسب البطالة.

٣) تعزيز قدرات التسويق للمشروعات الصغيرة :يجب العمل على تحسين استراتيجيات التسويق والترويج لمنتجات الصناعات الصغيرة، مع مراعاة الجودة والقدرة على المنافسة مع المنتجات المستوردة والمحلية الكبيرة.

٤) تشجيع ريادة الأعمال المحلية :يجب تشجيع الشباب، وخاصة في المناطق الريفية، على البدء بمشروعات صغيرة من خلال تقديم الدعم الفني والمالي، مما يساعد في تقليل الهجرة الداخلية ويعزز التنمية الاقتصادية المحلية.

٥) تنويع الاقتصاد الوطني :ينبغي العمل على تنويع القطاعات الاقتصادية في العراق بدلاً من الاعتماد على الأنشطة الكبيرة المحدودة، مثل النفط، وتوسيع القطاعات التي تشمل الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تسهم في الاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد.

المصادر : .

١. جي هولتن ويلسن ، الاقتصاد الجزئي – المفاهيم والتطبيقات ، ترجمة كامل سلمان العاني ، دار المريخ للنشر ، جامعة الملك سعود ، ١٩٨٤ ، ص٢٠٠

٢. مسعود ظاهر ، النهضة اليابانية المعاصرة – الدروس المستفادة عربيا ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٢ ، ص١٩٩

٣. فرهنك جلال ، التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى عام ٢٠٠٠، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، حزيران ، ص ٦١
٤. الاسكوا ESCWA نقل التكنولوجيا الى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فرص الاستثمار الاجنبي المباشر في صناعات مختارة ، الامم المتحدة ، نيويورك، ٢٠٠٦، ص١٦
٥. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ،حزيران ، ٢٠٠٦، الكويت ، ص٧٥
٦. ا.د.هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الاقليمي والحضري ، ط١ ، دار صفاء للنشر، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٦، ص٢٨٩
٧. احسان خضر ، تنمية الصناعات الصغيرة ، ص٣ http:llwww.arabapi-orgldevlop
٨. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مصدر سابق ، ص٧٥
٩. د عبد الرزاق الفارس ، الفقر وتوزيع لبدخل في الوطن العربي ، ط١ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠١ ، ص٩
١٠. لبيب بيضون ، تصنيف نهج البلاغة ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٨٧،ص ٧٢٨
١١. شرح نهج البلاغة لابن ابي الحديد ، الجزء ١٩، ص ٢٢٧
١٢. كريم محمد حمزة الفقر والغنى في الوطن العربي ، بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٢،ص٢٠
١٣. نفس المصدر اعلاه ، ص ٢٧
١٤. UNDP.Human Development Report Poverty P53 ١٩٩٨ . UNDP report,Oxord University (N.W)
١٥. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لسنة ٢٠١٠ ، ص٧